قياس ادارة الأرباح بأستعمال مخصص خسارة القروض بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية

Measuring the management of profits using the provision for loan losses by applying to a sample of Iraqi banks

احمد جاسم عبد محمد
الباحث

ا.د.بشرى نجم عبدالله المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لإنخفاض قيمة القروض المصرفية في البيئة المحلية من جانب وعرض ومناقشة مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بمخصص خسائر القروض، فضلاً عن عرض ومناقشة اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية وبيان اثرها على ممارسة إدارة الأرباح.

ولغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحثان بقياس ممارسة إدارة الأرباح على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بإستخدام نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها أن هناك قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذات الصلة بالمحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية فضلاً عن انه يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية ومنها المصارف ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالإعتراف بقيمة وتوقيت إنخفاض قيمة القروض عن طريق زيادة أو تخفيض مخصص خسائر القروض ومن ثم تمهيد أو تعظيم او تخفيض الدخل وبالطريقة التي تحقق أهدافها ومصالحها. كما قدم البحث مجموعة من التوصيات تمثلت أهمها في حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة تكييف اللائحة الإرشادية المعمول بها حالياً لتتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ٩ IFRS (الأدوات المالية) وبما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية لتلك المعايير.

المحور الأول
منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

١-١-١ مشكلة البحث

تستخدم المصارف العراقية الخاصة التعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي عند إحتساب إنخفاض قيمة القروض المصرفية أو ما يعرف بمخصص الخسائر الإئتمانية على أساس نسبة معينة من مجموع مبالغ القروض لكل صنف من أصناف القروض دون الأخذ في الحسبان الضمانات المقدمة من الزبون , الأمر الذي قد يؤثر في مبلغ صافي الدخل المحاسبي المعلن عنه نتيجة الإعتراف بخسائر مبالغ فيها وتعد في ذات الوقت مؤشراً لإدارة الأرباح في المصارف المذكورة وعليه تتركز مشكلة البحث بالتساؤل الآتي : هل تنعكس الإجراءات المحاسبية المحلية لإنخفاض قيمة القروض في المصارف على إدارة الأرباح؟.

١-١-٢ أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الآتي :

١.عرض ومناقشة مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بمخصص خسائر القروض.

٢.عرض ومناقشة اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية.

٣.قياس ممارسة إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

١-١-٣ فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإجراءات المحاسبية المحلية لإنخفاض قيمة القروض المصرفية المطبقة على أساس اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي وبين إدارة الأرباح في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ", ويمكن توضيح المتغير المستقل والمتغير التابع لفرضية البحث في الشكل (١) في أدناه:

لشكل (١)

المتغير المستقل وغير المستقل (التابع) لفرضية البحث الأولى

١-١-٤أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المصارف التي تمثل الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الإئتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فاعليته، من خلال تمتع القائمين على إدارتها بخبرات عديدة في مجال تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة وبعناصرها الإئتمانية والنقدية وعليه فهي تسهم بشكل جوهري في تعزيز الاقتصاد الوطني ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز ستراتيجي مصرفي متميز وضمان جذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين معها من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها وإستقرارها، الأمر الذي يتطلب الكشف عن حقيقة أعمال ونشاطات المصارف في مجال منح القروض والمحاسبة عن إنخفاض قيمتها وتفادياً لأية ممارسات محاسبية غير مقبولة من أصحاب المصلحة في تلك المصارف ومن بينها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المبالغة في مخصص خسائر القروض المستند بحسب المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إلى اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي .

١-١-٥ أساليب جمع البيانات والمعلومات

إعتمد الباحثان كلاً من المنهجين الإستنباطي والإستقرائي، إذ تم وفقا للمنهج الإستنباطي عرض ومناقشة مفهوم إدارة الأرباح وعلاقتها بمخصص خسائر القروض وذلك بالإعتماد على ما متوفر من كتب ورسائل وأطاريح وأبحاث عربية

وأجنبية، وكذلك القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية ذات الصلة فضلاً عن الإستعانة بالأبحاث والدراسات المنشورة على شبكة الإتصالات الدولية (الأنترنت).

في حين إعتمد الباحثان المنهج الإستقرائي في تحقيق أهداف البحث وإختبار فرضيتاته ووفقاً للآتي:

١. عرض وتحليل متطلبات اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي المطبقة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند إحتساب مخصص خسائر القروض المصرفية.
٢. تحليل العلاقة بين مخصص خسائر القروض وإدارة الأرباح في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بحسب اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي.

١-١-٦ مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي بلغ مجموعها (٢٢) مصرفاً لسنة ٢٠١٦ (من بينها (٤) مصارف إسلامية)، تم إختيار أربعة مصارف منها تمثلت بالآتي :

١. المصرف الأهلي العراقي.
٢. المصرف التجاري العراقي.
٣. مصرف بغداد.
٤. مصرف أشور الدولي.

١-١-٧الأساليب الإحصائية والمحاسبية المعتمدة في التحليل والتطبيق

أعتمد الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية والمحاسبية لغرض تطبيق وتحليل المعلومات ذات الصلة بمتغيرات البحث وإختبار فرضيتاته وهي:

أ.نموذج مخصص خسائر Loan loss provision لقياس ممارسة إدارة الأرباح إحصائياً في المصارف العراقية عينة البحث المطبقة للائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي.

ب.النسب المئوية (%) لمقارنة كميتين من النوع نفسه أو وحداث القياس نفسها.

ج.الوسط الحسابي البسيط لوصف طبيعة المجاميع الإحصائية .

د.الوسط الحسابي الموزون ويستعمل إذا كان لكل قيمة من المشاهدات وزن خاص يتناسب مع أهميتها وتم أستعماله عند تفريغ البيانات وإستخراج الأوساط الحسابية الموزونة .

هـ.الإنحراف المعياري لقياس تشتت القيم عن وسطها الحسابي الحقيقي .

ثانياً: دراسات سابقة

١. دراسة (Oosterbosch: ٢٠٠٩)

"Earnings Management in the Banking Industry–the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provision"

وهي رسالة ماجستير بعنوان " إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية – نتائج تطبيق معايير الأبلاغ المالي الدولية بأستعمال مخصص خسائر القروض الإختياري". هدفت الدراسة إلى بيان مستوى إنخفاض إدارة الأرباح المصرفية من خلال مخصص خسائر القروض منذ تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأجريت الدراسة للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٤ قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وللفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS على عينة إجمالية مكونة من ٨٥٠ مصرف من المصارف التجارية المدرجة في سوق الإتحاد الأوربي و٦٤ مصرف غير

مدرج في سوق الإتحاد الأوربي، فضلاً عن بيان فيما إذا كانت متطلبات الإفصاح عن خسائر القروض مرتبطة بصورة سلبية مع ممارسات تمهيد الدخل في المصارف المذكورة . وأستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision في تحقيق أهدافها ، وقد اظهرت النتائج بأن مستوى إدارة الأرباح في المصارف مجال البحث قد انخفض فعلاً بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، في الوقت الذي أشارت فيه النتائج إلى أن متطلبات الإفصاح التفصيلية فيما يخص محاسبة خسائر القروض لا تردع مديري تلك المصارف من إستعمال مخصص خسائر القروض في إجتهادهم بتمهيد الدخل .

٢.دراسة (Ashour: ٢٠١١)

"**Banks loan loss provision role on earnings and capital management: Evidence from Palestine**"

وهي رسالة ماجستير بعنوان "دور مخصص خسائر القروض المصرفية في إدارة الأرباح ورأس المال: أدلة من فلسطين". هدفت الدراسة إلى إختبار ما إذا كان مديرو المصارف في فلسطين يتلاعبون في مخصص الديون والإستثمارات المشكوك في تحصيلها كوسيلة لتحسين الدخل أو إدارة النسب ورأس المال التنظيمي, ولتحقيق هدف الدراسة تم استعمال نموذج إنحدار متعدد ذا مرحلة واحدة على عينة من المصارف الفلسطينية للفترة ما بين سنة ٢٠٠٦ وحتى سنة ٢٠١٠ . وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود دليل يدعم بأن مديري المصارف في فلسطين يتلاعبون بمخصص الديون والإستثمارات المشكوك في تحصيلها سواء لتحسين الدخل أو التأثير في نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية. وقد وجدت الدراسة دليلاً يشير إلى أن مديري المصارف هناك يخفضون مخصص الديون والإستثمارات المشكوك في تحصيلها كلما زادت الفجوة بين الإحتياطي القانوني المعلن والإحتياطي القانوني المطلوب، كما وجدت الدراسة أيضاً دليلاً على تخفيض مخصص الديون والإستثمارات المشكوك في تحصيلها كلما زادت نسبة القروض لودائع الزبائن في محاولة لتخفيض المخاطر التي تواجه المصارف , حيث أن المديرين كانو مهتمين أكثر بتلبية المتطلبات التنظيمية مقارنةً بتحسين الأرقام المحاسبية .

٣.دراسة (Leventis et al.: ٢٠١١)

"**Loan loss provision, Earning Management and Capital Management under IFRS: The Case of EU Commercial Banks**"

وهي بحث بعنوان " مخصص خسائر القروض , إدارة الارباح وإدارة رأس المال في ظل معايير الأبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة المصارف التجارية في الاتحاد الأوربي". هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على إستعمال مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح ورأس المال، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ٩١ مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق الإتحاد الأوربي ولفترة ١٠ سنوات (قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية). وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح بأستعمال مخصص خسائر القروض قد انخفضت بشكل جوهري بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما أظهرت الدراسة أيضاً إنخفاض كبير بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بالمصارف العالية المخاطر وإدارة الأرباح مقارنةً بالمصارف المنخفضة المخاطر. وفيما يخص سلوك إدارة رأس المال توصلت الدراسة إلى أن إدارة رأس المال من مديري المصارف غير كبير قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبالإجمال أستنتجت الدراسة بأن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الإتحاد الأوربي قد أظهر

تحسن في جودة الأرباح من خلال تخفيف ميل مديري المصارف التجارية المدرجة في سوق الإتحاد الأوربي إلى استخدام مخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح.

٤.دراسة (Norden & Stoian: ٢٠١٣)

"**Bank earnings management through loan loss provision: a double-edged sword?**"

وهي بحث بعنوان " **إدارة الأرباح المصرفية من خلال مخصص خسائر القروض: سيف ذو حدين**" . هدفت الدراسة إلى إختبار فيما إذا كانت المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة مستوى تقلب أرباحهم ودراسة الآثار المترتبة على مخاطر المصارف، على عينة مكونة من ٨٥ مصرف تجاري هولندي للفترة من ١٩٩٨-٢٠١٢، واستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لتحقيق أهدافها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة مستوى وتقلب إنخفاض الأرباح عندما تكون الأرباح مرتفعة بشكل غير طبيعي وعندما تتوقع أن التوزيعات أقل من مستوى الأرباح، وعلاوة على ذلك تقوم المصارف بتكييف مخصص خسائر القروض لتتجنب التقلب بالموجودات الموزونة بالمخاطر. والنتائج التي توصلت اليها الدراسة تسلط الضوء على المفاضلة الهامة في توفير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التي تؤثر على ربحية ومخاطر المصارف.

٥.دراسة (Abdullah et al: ٢٠١٥)

"**Loan loss provision and earnings management in Malaysian Banking Industry**"

وهي بحث بعنوان " **مخصص خسائر القروض و إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية في ماليزيا**" . هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود حافز إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض في المصارف التجارية الماليزية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين مخصص خسائر القروض والأرباح قبل المخصصات والضرائب، على عينة مكونة من ١٩ مصرف تجاري ماليزي للفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٢، واستعملت الدراسة نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الماليزية قد بذلت بعض الجهد لتقليل الصعوبات المالية خلال فترات الكساد من خلال تخصيص مخصص لخسائر القروض بدرجة كافية خلال الظروف الاقتصادية الجيدة.

ووفقاً لما جاء في أعلاه يعد البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة ومتميزاً عنها في كونه يسعى إلى إختبار ممارسات إدارة الأرباح بإستعمال مخصص خسائر القروض في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تستند إلى متطلبات اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وبذلك يعد البحث الحالي الأول في مجاله على مستوى البيئة المحلية على حد علم الباحثان وما أسفرت عنه نتائج البحث في هذا المجال .

٢-الجانب النظري

٢-١ مفهوم إدارة الارباح وعلاقتها بخسائر إنخفاض قيمة القروض المصرفية

٢-١-١ مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها

تعددت مفاهيم إدارة الأرباح في الأدبيات المحاسبية ويعود ذلك إلى إختلاف الفكر المحاسبي للباحثين والدارسين، فقد تم تعريف مفهوم إدارة الأرباح لأول مرة ١٩٨٩ من Schipper على أنه "التدخل المقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على بعض المكاسب الخاصة" (Schipper, ١٩٨٩: ٩٢). وتبعه كل من Healy &

١٩٩٩ Wahlen وعرفا إدارة الأرباح على أنها "إستعمال المديرين للأحكام الشخصية في إعداد التقارير المالية وفي هيكلية العمليات لتغيير القوائم المالية وذلك بقصد أما تضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي الأساسي للوحدة الاقتصادية أو التأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة" (Healy & Wahlen, ١٩٩٩: ٣٦٨). كما عرف كل من Mulford & Comiskey: ٢٠٠٢ إدارة الأرباح عل أنها "التلاعب النشط بالأرباح لتحقيق هدف محدد مسبقاً من الإدارة وذلك من أجل مقابلة توقعات المحليين، أو مبالغ تتدفق مع تيار أرباح أكثر سلاسة أو أكثر إستدامة" (Mulford & Comiskey, ٢٠٠٢: ٨٧).

في حين عرف Scott ٢٠٠٩ إدارة الأرباح على أنها " اختيار المديرين السياسات المحاسبية أو الافعال المؤثرة في الدخل وذلك لتحقيق بعض الاهداف الخاصة بالابلاغ عن الدخل"(Scott, ٢٠٠٩: ٤٠٣) . كما عرف Kieso et al. (٢٠١٣) إدارة الأرباح على أنها "التوقيت المخطط للإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر وذلك لتمهيد التقلبات في الدخل" (Kieso et al., ٢٠١٦: ١٥٥)

ويرى الباحثان أن هناك اتفاق كبير بين الباحثين على أن إدارة الأرباح تتضمن العناصر الآتية:

١. إستعمال المديرين في الوحدة الاقتصادية الاحكام الشخصية في اختيار مجموعة من الاساليب المحاسبية في الابلاغ عن الارقام المحاسبية (مثل اساليب الأندثار وتقييم المخزون ومخصصات القروض وغيرها من الاساليب) وذلك من اجل الحصول على بعض الاهداف المحددة مسبقاً.
٢. أن الهدف من إدارة الأرباح هو تضليل المستثمرين واصحاب المصالح الأخرين حول الأداء الاقتصادي الفعلي للوحدة الاقتصادية بسبب توافر مجموعة من الدوافع ذات الصلة بممارسات إدارة الأرباح التي قد تصب في مصلحة الفرد الشخصي أو الوحدة الاقتصادية أو كلاهما ومن بين الدوافع ذات الصلة بممارسات إدارة الأرباح ما يأتي:

١. إدارة الأرباح ومكافأت الإدارة

بينت الورقة البحثية المعّدة من ١٩٨٥ Healy "تأثير خطط مكأفات الإدارة في القرارات المحاسبية" الحافز التعاقدي لإدارة الأرباح، حيث لاحظ Healy بأن المديرين لديهم معلومات داخلية عن صافي دخل الشركة قبل إدارة الأرباح والتي تكون غير متاحة للأطراف الخارجية بما فيها مجلس الإدارة، حيث توقع Healy بأن المديرين يرغبون بإدارة صافي الأرباح وذلك لزيادة مكافأتهم في اطار خطط تعويضات الوحدة الاقتصادية (Scott, ٢٠٠٩: ٤٠٦).

٢.إدارة الأرباح والسوق المالي

تعد الأسواق المالية من أهم الدوافع التي تقف وراء ممارسات إدارة الأرباح ، كونها الأداة التي تسهم في تنمية الإستثمارات والموارد الاقتصادية الوطنية بما توفره من التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية من خلال جذبها المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار ، كما أنها تمثل مصدراً لتوفير المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات المدرجة فيها، إذ تنعكس هذه المعلومات في أسعار الأسهم المتداولة مما يؤثر في تفضيل الإدارة للطرائق والسياسات المحاسبية بما يتماشى مع الآثار المتوقعة على أسعار هذه الأسهم وعوائدها (الفتلاوي، ٢٠١١: ١٢٠).

٣. إدارة الأرباح وعقود الدين

عند قيام الشركة بوضع مجموعة من التعهدات الملزمة في عقود الديون فأن ذلك يضعها أمام مساءلة قانونية في حالة مخالفتها تلك التعهدات، مما يجعلها تستعين بممارسات إدارة الأرباح لتحقيق تلك الاتفاقات، وعليه فأن الشروط التي يضعها الدائنون والمقرضون في عقود الاقتراض تشكل دافعاً للإدارة لممارسة إدارة أرباحها في حالة عدم تحقق هذه

الشروط، حيث تهدف من خلال هذه الممارسات إلى استيفاء هذه الشروط وخلق أنطباع جيد لدى الجهات المقرضة عن قدرتها الايفائية لإعاده القرض (الفضل، ٢٠١٥: ٤٣-٤٤).

٤. إدارة الأرباح والتكاليف السياسية

تمثل التكاليف السياسية التكاليف المرتبطة بسلطة الحكومة على مصادرة الثروة من الوحدات الاقتصادية، وإعادة توزيعها على الأطراف الأخرى في المجتمع، وتعد الكشوفات المالية مصدراً للمعلومات المستخدمة من الحكومة في تحديد الوحدات الاقتصادية لنقل الثروة، كما وتستخدم الكشوفات المالية من اتحادات العمال في دعم مطالبهم في زيادة الأجور، وكذلك فهي تستخدم من مجاميع المستهلكين في تقييم معقولية الأسعار المحددة من تلك الوحدات للسلع أو الخدمات التي تقدمها، ومن الجهات الأخرى التي تهتم بالاطلاع على الكشوفات المالية للشركات هم السياسيون، إذ أنهم يمكن أن يتدخلوا في شؤون الوحدات الاقتصادية بإجراءات أو حلول تشريعية مثل تجميد الأسعار وأن مثل هذا الإجراء يمكن أن يزيد من فرصهم في إعادة الأنتخاب، لذلك توفر العملية السياسية الحوافز للإدارة لأختيار التطبيقات المحاسبية التي تقلل من الأرباح الكبيرة المقرر عنها، وبذلك تقلل من الأنتقادات الموجهة للوحدات الاقتصادية (الساعدي، ٢٠١٣: ٣٢).

وصنف Scott اساليب إدارة الأرباح إلى أربعة وهي (Scott, ٢٠٠٩, ٤٠٥):

١. الاستحمام الكبير Big bath:

وهو أحد إستراتيجيات إدارة الأرباح التي تقوم على "شطب مجموعة من الموجودات والمطلوبات المستحقة في محأولة لجعل قائمة الميزأنية متحفظة بشكل خاص من أجل مقابلة اقل المصاريف مع الايرادات في السنوات المقبلة" (Mulford & Comiskey, ٢٠٠٢: ١٥). وتعد هذه الاستراتيجية اعلى استراتيجيات تخفيض الدخل المطبق من الإدارة عند الإبلاغ عن الخسارة أو عند عدم بلوغ المستوى المطلوب من الدخل، حيث يتم تحمل الضرر بغض النظر عن مقدار الخسارة أو فجوة الدخل بالمستوى المطلوب، وتقوم الإدارة بهذه العملية في فترات الاجهاد التنظيمي أو اعادة التنظيم، بما في ذلك تعيين رئيس تنفيذي جديد وتعظيم الايرادات المستقبلية المبنية على الحوافز (Ashour, ٢٠١١: ١٧-١٨).

٢. تخفيض الدخل Income minimization:

يعد هذا الأسلوب من إدارة الأرباح مماثلاً لأسلوب الإستحمام الكبير إلا أنه أقل تطرفاً، وأن أحد الدوافع لممارسة هذا النوع من إدارة الأرباح هو نظرة الجمهور السياسي والعام للوحدة الاقتصادية، فأذا ما قامت الوحدة الاقتصادية بالإبلاغ عن أرباح عالية نسبياً فأنه من المتوقع أن تستقطب المجاميع العامة بشأن السياسات البيئية للوحدة الاقتصادية، فضلاً عن أن الوحدات الاقتصادية ذات الدخل العالي نسبياً عليها تستقطب اهتمام المزيد من المنافسين، وأن إدارة الوحدة الاقتصادية تفضل تجنب هذا النوع من الاهتمام على قدر ما يمكن من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح المتمثلة بتخفيض الدخل (Assem, ٢٠١١: ٣٠).

٣. تعظيم الدخل Income Maximization:

وهي إحدى إستراتيجيات إدارة الأرباح التي تقوم على تعظيم الأرباح المعلنة من خلال اما إستعمال احتياطيات الوحدة الاقتصادية أو من خلال تحويل الأرباح من الفترات المستقبلية، ويستخدم المديرين هذه الاستراتيجية وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكأفات والتقليل من مخالفة عقود الدين أو لتلبية توقعات المحللين (Ashour, ٢٠١١: ١٧).

٤. تمهيد الدخل Income smoothing:

ويشير مفهوم تمهيد الدخل إلى "إستعمال التقنيات المحاسبية من أجل إدارة مستوى التقلبات في صافي الدخل من فترة إلى اخرى" (Abrigo and Ferrer, ٢٠١٥: ٥) . ويعد تمهيد الدخل من الاساليب المفضلة لإدارة الأرباح من المديرين وذلك لأن تمهيد الدخل يحسن منظور الوحدة الاقتصادية أمام المستثمرين، إذ أن استمرار زيادة الدخل يظهر امكأنية النمو المستقبلي للمستثمرين، ويحافظ على حوافز المدراء، وكذلك حماية وظائف المديرين ، والتخلص من عقود الدين المقيدة، زيادة المزايا الضريبية، تجنب التكاليف السياسية فضلاً عن أنه يساعد الوحدة الاقتصادية على الحصول على افضل العروض من قبل الموردين والمجهزين(Jiao, ٢٠١٤: ٣٨).

وعلى ضوء ما تم عرضه سوف يتم التركيز في الفقرات الآتية من هذا المبحث على التقديرات المحاسبية المستخدمة من مديري المصارف عن طريق مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح المصرفية.

٢-١-٢ مداخل قياس إدارة الأرباح ونموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision

قام العديد من الباحثين بإستعمال مجموعة من المداخل لقياس إدارة الأرباح ومن اهم تلك المداخل هو مدخل المستحقات، حيث يعد مدخل المستحقات من أكثر المداخل إستعمالاً من الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الوحدة الاقتصادية، وذلك لكون الاساس المستخدم في المحاسبة المالية هو اساس الاستحقاق المحاسبي، الذي يقوم على مبدأ مقابلة الايرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية، الا أنه بسبب الأنتقادات الموجه لهذا الاساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي، ولا سيما في مجال حساب الأندثار وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقويم المخزون، فأنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في مبلغ الربح المتحقق، وتعرف المستحقات الاجمالية على أنها الفرق بين الدخل المحاسبي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية ويمكن التعبير عن اجمالي المستحقات بالاتي: (التميمي والساعدي، ٢٠١٤: ٨٠-٨١)

اجمالي المستحقات = صافي التدفق النقدي – التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

اجمالي المستحقات = المستحقات غير الإختيارية + المستحقات الإختيارية

وسيتم في أدناه النموذج عرض تفاصيل النموذج الرائد في قياس ممارسات إدارة الارباح من خلال مخصص خسائر القروض والذي تم الإشاره اليه من العديد من الباحثين في هذا المجال, حيث تم تقديم نماذج عديدة لتحديد المستحقات الإختيارية في المصارف، وأن أحد أهم هذه النماذج هو نموذج ١٩٩٩ Ahmed et al الذي إستعمل بنجاح في العديد من الدراسات منها دراسة (Ahmed et al., ١٩٩٩; Beatty et al., ٢٠٠٢; Anandarajan et al., ٢٠٠٧)، وتم في هذه الدراسات قياس إدارة الأرباح على أنها جزء من المستحقات الإختيارية في مخصص خسائر القروض، ويمثل النموذج الآتي النموذج المستخدم في هذه الدراسات عند تقدير المستحقات غير الإختيارية:

$$LLPt = a_0 + a_1(\Delta NPLt) + a_2\, LCOt + a_3 \left(\frac{EBTPt}{TAt-1}\right) + a_4\, NLTAt + a_5\, LLRt_{-1} + e$$

حيث يمثل:

LLP: إجمالي مخصص خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

ΔNPL: التغير في حسابات القروض غير العاملة (منخفضة القيمة) للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

LCO: قيمة الزيادة أو الإنخفاض في حساب مخصص خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

EBTP: الربح قبل المخصصات والضرائب للسنة t إلى إجمالي الموجوادت للسنة السابقة.

NLTA: لوغارتيم إجمالي الموجودات للسنة t.

LLR: مخصص خسائر القروض في بداية السنة.

E: القيمة المتبقية.

ومن ثم يتم تقدير المستحقات الإختيارية على ضوء المعادلة الاتية:

$$DLLPt = LLPt - NDLLPt$$

حيث يمثل:

DLLP: المستحقات الإختيارية للسنة t.

LLP: إجمالي المستحقات للسنة t.

NDLLP: المستحقات غير الإختيارية للسنة t.

٢-١-٣ إدارة الأرباح ومخصص خسائر القروض

يعد مخصص خسائر القروض حساب مقابل للقروض في قائمة الميزانية ويقابله حساب خسائر إنخفاض قيمة القروض في كشف الدخل وهو يعبر عن تقييم المديرين للخسائر المستقبلية المتوقعة، وهذا يعني أن الزيادة في مخصص خسائر القروض يخفض من صافي الدخل، بينما الإنخفاض في خسائر القروض يزيد من صافي الدخل، وذلك لأن هذه الخسارة ناتجة من تقييم المديرين للخسائر المرجحة التي سوف تتحملها الوحدة الاقتصادية عند تعثر المقترض على سداد ما عليه من إلتزامات عند استحقاقها (Ahmed et. al, ٢٠١٤:٥٢).

وقد تميزت الصناعة المصرفية على أنها أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح بالمقارنة مع الصناعات الاخرى، حيث اشارت العديد من الدراسات إلى دور مخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح. وفي هذا المجال اختبر Ma (١٩٨٨) فيما لو تم استخدم مخصص خسائر القروض كأداة لتخفيف التقلب في الأرباح من المصارف، وتوصل إلى أن مخصص خسائر القروض يستخدم من المصارف في تمهيد الدخل (Anandarajan et. al, ٢٠٠٥: ٧). في حين بينت دراسة كل من Greenwalt & Sinkey (١٩٨٨) وكذلك دراسة Wahlen (١٩٩٤) العلاقة بين مخصص خسائر القروض وإدارة الأرباح، واشاروا إلى أن مخصص خسائر القروض يكون مرتفعاً عندما تكون الأرباح المصرفية مرتفعة ويكون مخصص خسائر القروض منخفض عندما تكون الأرباح المصرفية منخفضة (Karimiyan et. al, ٢٠١٣: ٢). كما وجد Leventis et al ٢٠١٢ بإستعمال عينة مكونة من ٩١ مصرف أوروبي بأن تمهيد الدخل أكثر وضوحاً في البنوك المحفوفة بالمخاطر في حين اصبح سلوك تمهيد الدخل اقل بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS (Ozili, ٢٠١٥: ٣). كما أشارت الدراسات إلى أن المصارف التي تواجه مستويات متزايدة من مخاطر السيولة يكون لديها حافز لإدارة الأرباح من أجل تجنب التكاليف المتعلقة بالتدخل التنظيمي، حيث قدم Yasuda et al. (٢٠٠٤) أدلة على أن المصارف المتعثرة تنخرط بشكل مفرط في إدارة الأرباح وتعديل مخصصات خسائر القروض من بين غيرها من الاستراتيجيات، كما وجد Bhat (١٩٩٦) بأن هناك علاقة قوية بين الأزمات المالية والمصارف المنخرطة بإدارة الأرباح بشكل مفرط، وبالتالي فأن المصارف التي تواجه أحتمال أكبر من الاعسار يكون لهم حوافز أكبر لإدارة الأرباح والتلاعب بالارقام المحاسبية من خلال مخصص خسائر القروض(Leventis et. al, ٢٠١١: ١٠٨).

كما أشار (Duru & Tsitinidis: ٢٠١٣) إلى أهمية مخصص خسائر القروض من حيث الإعتراف بخسائر الإنخفاض كمصروف في كشف الدخل وما يقابله من حساب المخصص في قائمة الميزانية وتعود هذه الأهمية إلى سببين، الأول أن مخصص خسائر القروض يؤثر في قيمة وتوقيت الدخل المعلن، والثاني أن مخصص خسائر القروض هو مرأه للأحكام الشخصية للمديرين في الخسائر المستقبلية للقروض، حيث أن المديرين يقومون بتمهيد الدخل

وتقليل التقلبات في الربح المعلن من خلال القرارات المحاسبية ويقومون بذلك من خلال تحويل مجموعة متنوعة من بنود الايرادات والمصروفات بحيث تصبح الأرباح خلال السنوات أقل تقلباً، فضلاً إلى أنه يمكن تفسير مخصص خسائر القروض كأداة لتمهيد الدخل من خلال إستعمال المديرين أحكامهم الشخصية كأساس لتحديد مخصص أو أحتياطي لخسائر القروض، والذي يمثل تقدير لقيمة القروض التي سوف لن يتم تحصيلها، وبالتالي فأن مخصص خسائر القروض يعد دلالة على تمهيد الدخل من خلال التكاليف التشغيلية المطلوبة للحفاظ على مخصص لخسائر القروض بصورة كافية، ومع ذلك فأن تقدير قيمة القروض غير القابلة للتحصيل هي عملية توزيع لبنود المصاريف داخل المصارف، وكذلك أن نجاح تحصيل القروض غير القابلة للتحصيل يمكن أن تصور على أنها إعادة تصنيف أرصدة الحسابات الداخلية، وهكذا فأن الطبيعة الإختيارية لتقدير مخصص خسائر القروض توفر الفرصة لمديرو المصارف لتمهيد الدخل، حيث يمكن الاستعأنة بهذا الأسلوب من خلال تحميل مبالغ أضافية عن خسائر القروض في سنوات الأرباح الجيدة وتخفيض مخصص خسائر القروض أو تأخير عملية شطب جزء من المخصص في سنوات الأرباح المنخفضة (Duru & Tsitinidis, ٢٠١٣:١٢-١٣).

وعلى ضوء ما تم عرضه في الفقرة السابقة، يرى الباحثان بأن مديري المصارف يقومون بعملية إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض عن طريق التلاعب بمقدار وقيمة وتوقيت خسائر إنخفاض قيمة القروض للتأثير على الدخل المعلن، حيث يقوم المديرون بموازنة مخصص خسائر القروض خلال السنوات لتقليل التقلب في الدخل من خلال تأجيل أو تعجيل الإعتراف بخسائر إنخفاض قيمة القروض للقروض المنخفضة القيمة، في حين يقوم مديرو المصارف بتعظيم الدخل من خلال تأجيل الإعتراف بخسائر إنخفاض قيمة القروض، وكذلك يقوم مديرو المصارف بتعجيل الإعتراف بخسائر إنخفاض قيمة القروض للقروض المنخفضة القيمة لتخفيض الدخل.

ويوضح الشكل (٢) في أدناه العلاقة بين إدارة الأرباح ومخصص خسائر القروض:

شكل (٢)

العلاقة بين إدارة الأرباح ومخصص خسائر القروض

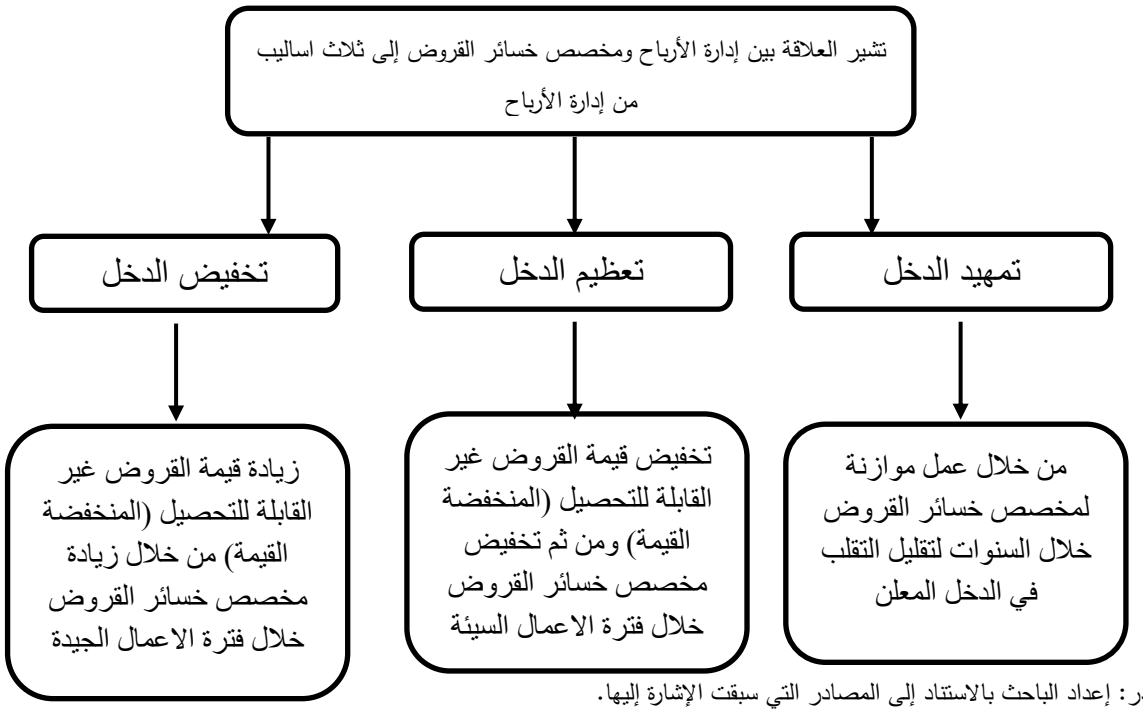

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى المصادر التي سبقت الإشارة إليها.

وسوف يتم في المحور الثالث من البحث الحالي، إستعمال نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لقياس ممارسة إدارة الأرباح عن طريق مخصص خسائر القروض في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المطبقة للائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي.

٣-الجانب العملي

٣-١عرض ومناقشة تعليمات البنك المركزي العراقي بشأن إنخفاض قيمة القروض المصرفية وقياس اثرها على ممارسة إدارة الأرباح

إنسجاماً مع ما جاء في المعايير الدولية لمبادئ بازل في تقييم المخاطر وتطبيقاً لسياسة نموذج تصنيف السمات المعروف بـ (CAMEL) في تصنيف العناصر الأساسية لنشاط المصارف قام البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان بصياغة اللائحة الإرشادية للمحفظة الإئتمانية للمصارف للعمل بها وتجنب مخاطر الخسارة المحتملة المترتبة عليها[١] (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٥: ١-٧) وبتصرف :

٣-١-١ سياسات وإجراءات منح القروض إلى الزبائن والوثائق المطلوبة

٣-١-١-١ السياسات والإجراءات العامة

أولاً: تقوم المصارف ومن خلال مجالس إدارتها بوضع سياسة إئتمانية مكتوبة موضحاً فيها مجالات منح الإئتمان من حيث النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي والتوزيع الفئوي (قصيرة- متوسطة- طويلة الأجل) والحد الأقصى لتواريخ الإستحقاق والحد الأدنى للدفعات والضمانات المطلوبة وغير ذلك من الضوابط.

ثانياً: الموازنة بين المخاطر الإئتمانية والربحية المتوقعة للمصارف ومخصصات خسائر القروض المحتسبة التي تؤثر في الربحية وتجعلها منخفضة.

ثالثاً: وضع الإجراءات ومنح الصلاحيات لمديري المصارف التنفيذين لتطبيق السياسات وجعلها حيز التنفيذ.

رابعاً: يقوم مجلس الإدارة في كل مصرف بمنح الصلاحيات اللازمة للإدارة التنفيذية للقيام بعملية منح الإئتمان على أن تقدم تقريراً شهرياً أو فصلياً للمجلس حول العملية الإئتمانية الجارية خلال تلك الفترة.

خامساً: يقوم مجلس إدارة المصرف بمراجعة مستمرة للسياسات الموضوعة للتأكد من ملائمة تلك السياسات وإمكانية تطبيقها والثغرات والسلبيات الحاصلة فيها وإجراء التعديلات اللازمة عليها وبصفة مستمرة.

سادساً: تشكيل لجنة لمراجعة الإئتمان مكونة من أحد أعضاء مجلس الإدارة والمدير المفوض ومسؤول قسم الإئتمان ومسؤول الشؤون القانونية ومسؤول الرقابة الداخلية يكون عملها وفق السياسات الموضوعة من مجلس الإدارة لمتابعة عملية منح الإئتمان ووفق الشروط الإئتمانية السليمة والتأكد من صحة تصنيف الإئتمان والمخصص ومتابعة تحصيله في مواعيد إستحقاقه وبالطرق الودية أو القانونية إن لزم الأمر وبإستعمال حق التصرف بالضمانات ذات الصلة , لذلك على مجلس الإدارة ضمن تحمله مسؤولياته إتجاه المودعين والمساهمين أن يتأكد من أن الإئتمان الممنوح في المحفظة الإئتمانية يحقق للمصرف ثلاث أهداف رئيسية :

١. منح القروض على أساس السلامة وإمكانية التحصيل.
٢. إستثمار أموال المصرف لصالح المساهمين وحماية المودعين.

[١] للمزيد من التفاصيل ، راجع : البنك المركزي العراقي ، اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي للتصنيف الإئتماني، بغداد، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان , ٢٠٠٥.

٣. خدمة إحتياجات الإئتمان المشروعة للمجتمع ككل .

٣-١-١-٢ إجراءات المصرف قبل منح الإئتمان

أولاً: القيام بتحليل مخاطر الإئتمان من خلال :

أ. تحليل التدفق النقدي للمقترض , إذ يجب أن يكون المقترض قادراً على تغطية إلتزاماته تجاه المصرف من التدفق النقدي التشغيلي , ويجب أن تكون نسبة التدفق النقدي مقابل الإلتزام تجاه المصرف (الإئتمان المقرر) أكثر من واحد إلى واحد وذلك لبيان مقدرة الزبون على السداد وبحسب إستمارة مخصصة لهذا الغرض (ورقة عمل التدفق النقدي).

ب. ملئ إستمارة منح القروض التجارية للزبون المقترض (الشركات) والتي توضح ميزانية الشركة وكشف الدخل لثلاث سنوات ، كذلك إحتساب رأس المال العامل من خلال إستخراج نسب السيولة ونسب الربحية وفقاً لإستمارة مخصصة لهذا الغرض وتعزيزها بالكشوف المستندات التي تثبت صحة فقرات الإستمارة.

ت. بالنسبة للزبائن الآخرين (من غير الشركات) يتم الإعتماد على أهم ما جاء في ضوابط وشروط منح الإئتمان من حيث دراسة الكفاءة المالية للزبون والنشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه والغرض من طلب الإئتمان وتوثيق الإئتمان بالضمان المناسب لمبلغ الإئتمان والحالة المالية للزبون المقترض وهذا مايسمى بالمكونات الخمسة الأساسية للإئتمان والتي تشمل:

١. **الأشخاص:**من حيث متابعة سداد قروضهم السابقة وتقرير الإئتمان عن الزبون والمعلومات المتحصلة من زبائن آخرين.

٢. **الغرض من القرض:** كيفية إستخدام المال ولأي غرض وفي أي مجال.

٣. **الدفع:** قياس قدرة المقترض على تسديد القرض من خلال تحليل القوة المالية للمقترض بما في ذلك السيولة , ومصادر تسديد القرض.

٤. **الحماية:**مناسبة الضمانات لمبلغ القرض إذا كانت عينية وهل يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة ويسر، ويتم ذلك من خلال تحليل قوة الكفيل المالية وهل لديه سيولة كافية لتسديد الإلتزامات , والتأكد من أن الضمانات لم تقدم لمصرف أخر.

٥. **الخطة والإحتمالات:**وضع خطة تشير إلى إستراتيجية المصرف للإشراف بفاعلية على القرض من أجل حماية مصالح المصرف.

ث. الإفصاح عن تفاصيل الإئتمان الممنوح للأطراف ذوي العلاقة (رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف والموظفين رفيعي المستوى وكبار المساهمين) , فضلاً عن التقيد بالتعليمات التنظيمية الصادرة من البنك المركزي بهذا الخصوص بنسب معينة من رأس المال الأساسي للمصرف في حالة كونها مضمونة برهن على الملكية (عقار) تتجاوز قيمته المثمنة بما لايقل عن ثلث المبلغ الأصلي وأن لايتجاوز الإئتمان الممنوح للأطراف ذوي العلاقة النسب إدناه:

أ. ٥% من رأس المال الأساسي لطرف واحد من الأطراف ذوي العلاقة .

ب. ٢٥% من رأس المال الأساسي كحد أعلى لمجموع الأطراف ذوي العلاقة .

ت. ١٠% من رأس المال الأساسي لطرف واحد وأقربائه وشركائه .

ث. ٥٠% من رأس المال الأساسي لمجموع الأطراف ذوي العلاقة وأقاربهم وشركائهم .

ج. يتبع المصرف الإجراءات الآتية للحسابات الجارية المدينة (المكشوفة) :

أ. تمنح لمدة معينة تكون أقل من سنة حيث تعد تلك الحسابات إئتمان قصير الأجل.

ب. تحتسب الفوائد المترتبة عليها شهرياً ويجب تسديدها نقداً للتأكد من مقدرة الزبون على التسديد وعند عدم تسديد تلك الفوائد لثلاث أشهر متتالية يعد ويصنف الإئتمان دون المستوى ومن الممكن قيدها على حساب الزبون إذا كان المقرر يسمح بذلك وبعكسه يجب استيفاؤها نقداً وخلال مدة أسبوع واحد من تاريخ إستحقاقها وإذا لم تسدد يصنف الإئتمان بالدرجة دون المتوسط من التصنيف.

ت. على المصرف أن يضّمن إستمارة منح التسهيلات وجود فترة راحة بعد مرور سنة واحدة من المنح أو سنة واحدة من تاريخ أخر فترة راحة يسدد فيها الحساب المدين أو جزء منه (حسب سياسة المصرف) أي أن يسدد جميع أو بعض إلتزاماته المدينة وبعدها يقوم المصرف بإقرار الإستمرار في منحه التسهيلات للفترة المقررة مسبقاً أو إلغاءها أو تخفيض مبلغها.

ثانياً: القيام بتحليل تركزات المحفظة الإئتمانية، حيث ينبغي أن لا تزداد نسبة التركزات الإئتمانية لشخص مع ذوي العلاقة به والشركات التابعة له والتي له مصلحة فيها عن ٢٥% من رأس المال الأساسي للمصرف , كما ينبغي أن لا تزيد نسبة التركزات الإئتمانية لأكبر عشرة مقترضين من الزبائن عن ٣٠% من مجموع الإئتمان الممنوح العامل (غير المتعثر).

ثالثاً: على المصارف تجنب بعض الأمور التي تسبب مشاكل في عملية منح الإئتمان ومنها:

١. تغليب المصلحة الشخصية: الإفراط بمنح الإئتمان لإعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين والموظفين رفيعي المستوى والأشخاص ذوي الصلة بهم.

٢. القلق بشأن الدخل: لايسمح مطلقاً لعامل الإيردات بأن يرجح على سلامة المصرف لكون الإئتمانات الممنوحة تحمل مخاطر إئتمانية كبيرة أو أن شروط تسديدها غير كافية.

٣. الحلول الوسط بشأن مبادئ الإئتمان: عدم منح ائتمان يخالف مبادئ المنح لأسباب الخجل أو الصداقات أو تضارب المصالح الشخصية.

٤. عدم إكتمال معلومات الإئتمان: أن معلومات الإئتمان الكاملة هي الطريقة العقلانية لتحديد المقدرة المالية للمقترضين ونقص تلك المعلومات يؤدي إلى وجود ائتمانات متعثرة.

٥. الفشل في عقد أو تنفيذ إتفاقيات التسديد: منح الإئتمان بدون إتفاقية واضحة تؤدي إلى عدم قيام المقترض بالتسديد.

٦. الرضا الذاتي: ينبغي الإحتراس من:
   - نقص الرقابة الكافية على قدماء المقترضين والمعروفين.
   - الإعتماد على المعلومات الشفوية بدلاً من البيانات الموثقة.
   - التفسير المتفائل لنقاط ضعف الإئتمان.

٧. ضعف الرقابة: والذي يمكن أن يحوله من إئتمان سليم إلى إئتمان غير سليم .

٨. التأهيل الفني: يجب أن يتمتع جميع المصرفيين بالمقدرة على تحليل الكشوف المالية والحصول على المعلومات ذات الصلة بالإئتمان وتقييمها.
٩. المخاطر: يجب الإبتعاد عن منح القروض التي تحمل مخاطر إئتمانية عالية مثل:
- القروض التي تركز على توقعات نجاح إتمام صفقة الأعمال بشكل أكبر من إرتكازها على حقوق الملكية.
- قروض شراء أوراق مالية أو بضاعة مضاربة.
- الضمانات المأخوذة بدون وجود هامش مناسب من الأمان.

١٠. القروض المرتكزة على أسهم مؤسسة محلية غير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
١١. الافراط بالإقراض: منح الإئتمان لمقترض بشكل يفوق قدرته المعقولة على التسديد.
١٢. المنافسة: قد تسبب المنافسة بين المصارف بمنح ائتمان غير سليم وذلك للحصول على إيرادات (فوائد القروض) لزيادة إيرادات المصرف مؤقتاً بهدف المنافسة مع بقية المصارف.

٣-١-١-٣ الوثائق المطلوبة في إضبارة المقترض (شركات/أفراد)

يتم تنفيذ هذه الفقرة على الإئتمان الجديد والإئتمان الممنوح سابقاً والإئتمان القابل للتجديد لاحقاً :

أولاً : طلب الحصول على الإئتمان , والغرض منه .

ثانياً : عقد تأسيس الشركة وقائمة بمالكيها (المؤسسين) , وكذلك قائمة الميزانية وكشف الدخل (لأخر فترة) , فضلاً عن كشف بالتدفق النقدي حسب الإستمارة الخاصة بالتدفقات النقدية .

ثالثاً : كشف خاص بمبيعات ومشتريات الشركة لأخر ٣ أشهر قبل المنح .

رابعاً : حركة حساب الزبون أو الشركة أو من يخولها.

خامساً : المستمسكات الشخصية للأفراد والمستمسكات الشخصية للكفيل إن وجد .

سادساً : كشف بالتقدير المالي للزبون وللفترات السابقة (قبل المنح) وعقد إيجار محل النشاط التجاري أو الصناعي للمقترض أو سند ملكيته إذا كان ملكاً خاصاً .

سابعاً : الضمانات وتتضمن (سند الملكية للعقار، صحة الإصدار للسند، سند الرهن الأصلي).

ثامناً : الكشف الموقعي للزبون وعدد دفعات سداد القرض وفوائدها إذا كان متوسط أو طويلة الأجل.

٣-١-٢ تصنيف الإئتمان الممنوح للزبائن

يصنف الإئتمان الممنوح للزبائن ولجميع أنواعه إلى ستة أصناف الثلاثة الأولى منها تعد إئتماناً عاملاً والثلاثة الأخرى تعد أئتمان غير عامل وتسمى الإئتمان المصنف وتتم عملية التصنيف شهرياً , وتتغير الإئتمانات الممنوحة صعوداً ونزولاً في مراتب التصنيف وكالآتي:

أولاً : الإئتمان الممتاز، ويشمل الإئتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل مثل المعادن الثمينة (الذهب والفضة) وحجز الودائع الثابتة وحجز حسابات التوفير وحجز السندات الحكومية التي تشكل قيمتها في الأقل ضعف قيمة الإئتمان الممنوح والضمانات المقدمة من الحكومة والضمانات المقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ولا تخضع تلك الإئتمانات لتكوين مخصص خسائر الإئتمان لحين إستحقاقها.

ثانياً : الإئتمان الجيد غير مستحق السداد ويمتاز هذا الصنف بأنه يحمل مخاطر عادية ووجود مصادر جيدة للسداد ومراكز مالية قوية للمقترضين وأن لايكون قد تم تجديده أو إعادة جدولته , ويشمل كذلك الإئتمان التعهدي القائم وغير المدفوع , إما الإئتمان التعهدي المدفوع من المصرف فيتم تصنيفه حسب ماورد في فقرات التصنيف أدناه وحسب تاريخ الدفع.

ثالثاً : الإئتمان المتوسط ، وهو الإئتمان المستحق السداد الذي لم يمضى على إستحقاقه (٩٠) يوماً ويستدعى المتابعة لغرض منع تحويله إلى إئتمان غير عامل .

رابعاً: الإئتمان دون المتوسط، الذي مضى على موعد إستحقاقه أو إستحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ذات الصة أكثر من (٩٠) يوماً وأقل من (١٨٠) يوماً , كذلك الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) المستعمل منها كاملاً ولم تسدد الفوائد لثلاثة أشهر وكذلك الذي لم يستعمل كاملاً ولم تسدد الفوائد أو لم تجري عليه أي حركة لمدة ستة أشهر كذلك جميع أنواع الإئتمان الذي تم تجديده أو إعادة جدولته لمرة واحدة فقط اعتباراً من تاريخ التجديد أو الجدوله .

خامساً: الإئتمان الردئ ، وهو الإئتمان الذي مضى على موعد إستحقاقه (١٨٠) يوماً وأقل من (٣٦٠) ولم يتم تسديده , والإئتمان الذي تم تجديده أو إعادة جدولته لمرتين فقط من تاريخ التجديد أو الجدولة الثانية له ولايسمح بأكثر من مرتين .

سادساً: الإئتمان الخاسر، والتي مضى على موعد إستحقاقه أكثر من سنة وهويعد غير قابل للتحصيل (يشمل التصنيف والتخصيص جميع أنواع الإئتمان الممنوح بالعملة الأجنبية بعد معادلتها بالدينار العراقي في يوم التصنيف والتخصيص بموجب أسعار العملة الأجنبية لمزاد أو قائمة البنك المركزي العراقي وتضاف إلى المخصص المحتسب على جميع أنواع الإئتمان بالدينار العراقي) .

سابعاً: تصنف جميع القروض الممنوحة إلى الأطراف ذوي العلاقة نفس التصنيف السابق إذا تعثر تحصيل القروض الممنوحة لأي منهم أو شركاتهم ولا سيما إذا كانت بنفس الضمانات المقدمة وتحتسب التخصيصات عليها من تاريخ تصنيفها.

٣-١-٣ مخصصات خسائر الإئتمان (العامل / غير العامل)

لغرض الحد من خسائر الإئتمان وتجنب تعرض المصرف للخسارة من جراء الإئتمان المتعثر (غير العامل) , على المصرف ان يكوّن مخصصات خسائر الإئتمان وبصفة شهرية وبالنسب المذكورة إدناه كحد أدنى وحسب تصنيفه :

أولاً: الإئتمان الممتاز، بدون مخصص.

ثانياً: الإئتمان الجيد ، ٢% من مجموع مبالغ الإئتمانات الجيدة .

ثالثاً: الإئتمان المتوسط ، ١٠% من مجموع الإئتمانات المتوسطة .

رابعاً: الإئتمان دون المتوسط ، ٢٥% من مجموع الإئتمانات دون المتوسط .

خامساً: الإئتمان الردئ ، ٥٠% من مجموع الإئتمانات الرديئة .

سادساً: الإئتمان الخاسر، ١٠٠% من مجموع الإئتمانات الخاسرة .

وتقيد خسائر الإئتمان أعلاه دائناً في حساب مخصصات خسائر الإئتمان ومديناً في حساب المصروفات في كشف الدخل.

ويستثنى من التخصيص الإئتمان الممنوح بضمانات عينية قابلة للتسيل بسرعة وسهولة ويسر مثل (الودائع الثابتة- ودائع التوفير، رهن الذهب رهن الأسهم إذا كانت قابلة للبيع وبسرعة وبسعر يعادل في الأقل ضعف الإئتمان الممنوح)، وتعد ضمن الإئتمان الممتاز في التصنيف مالم تستحق التسديد.

وتحتسب الفوائد التأخيرية على الإئتمان غير العامل وتقيد مديناً في حساب (فوائد مستحقة وغير مستلمة) ودائناً في حساب مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع ولا تؤخذ إيراداً إلا بعد إستيفاءها فعلاً تنفيذاً للفقرة (ج) من (٢) من المادة (٢٩) من قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ المعّدل , أما خلال مرحلة الإئتمان العامل وإذا ما قيدت

الفوائد التأخيرية إيراداً نهائياً فيجب عكسها عند تحويلها إلى إئتمان غير عامل ويعد القيد صحيحاً عند تسديدها خلال تلك الفقرة والمحدد بأقل من (٩٠) يوماً من تاريخ الإستحقاق , أما إذا صادف إعداد الميزانية السنوية للمصرف في ١٢/٣١ من نهاية كل سنة فتعكس الفوائد في ذلك التاريخ وأن لم يمضي عليها (٩٠) يوماً.

ويعتقد الباحثان مما سبق عرضه بأن هناك نقاط قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بحاجة إلى إعادة نظر ومنها :

أولاً : أن عملية إحتساب مخصص خسائر الإئتمان على أساس نسب مئوية من مجموع مبالغ الإئتمان دون الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة برهن العقار من الممكن أن تؤثر في قيمة وتوقيت الربح المعلن عنه وكالآتي:

١. إن إحتساب مخصص خسائر الإئتمان بنسبة ٢% من مجموع الإئتمان الجيد (غير مستحق السداد) يؤثر في قيمة وتوقيت الربح المعلن من خلال الإعتراف بخسائر غير حقيقية، الأمر الذي يقود إلى تخفيض الربح المعلن.
٢. إن إحتساب مخصص خسائر الإئتمان بنسبة ١٠% من مجموع مبالغ الإئتمان المتوسط لغاية نسبة ١٠٠% من مجموع مبالغ الإئتمان الخاسر دون الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة برهن العقار المقدمة من الزبون توفر الحرية لإدارة المصرف بالتلاعب بمخصص خسائر الإئتمان من خلال التلاعب بقيمة وتوقيت الإعتراف بخسائر الإئتمان وبالتالي التأثير في قيمة وتوقيت الربح المعلن .
٣. يعد ما سبق من وجهة نظر الباحثان مؤشراً لإدارة أرباح المصرف من خلال إدارة مخصص خسائر الإئتمان وتضليل مستعملي التقارير المالية من المساهمين والآخرين من أصحاب المصلحة في المصرف .

ثانياً : لم تتطرق اللائحة الإرشادية إلى الأمور الواجب الإفصاح عنها في متن القوائم المالية وذات الصلة بالمخاطر الإئتمانية التي من ممكن أن تتعرض لها إدارة المصرف، حيث ينبغي على المصرف الإفصاح عن الآتي:

١. ممارسة إدارة المخاطر.
٢. المعلومات الكمية والنوعية عن قيمة الخسائر الإئتمانية الظاهرة في القوائم المالية.
٣. التعرض للمخاطر الإئتمانية.
٤. الضمانات والتعزيزات الإئتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها.

ولإختبار إنعكاس الإجراءات المحاسبية المحلية لإنخفاض قيمة القروض المصرفية قام الباحثان بإختيار عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كأساس لقياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف العراقية التي تطبق اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي عند إحتساب مخصص خسائر القروض، وتم إختيار أربعة مصارف من مجموع إثنتان وعشرون مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية ، وللأسباب الآتية :

١. إرتفاع نسبة مخصص خسائر القروض للمصارف الأربعة عينة البحث إلى مجموع القروض مقارنةً ببعض المصارف الأخرى المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
٢. تم إستبعاد (٤) مصارف من مجموع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لكونها مصارف إسلامية، حيث تطبق المصارف والمؤسسات الإسلامية المعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
٣. تأخير نشر القوائم المالية لسنة ٢٠١٥ (مجال البحث) للبعض من المصارف وتحديداً مصرف دار السلام للإستثمار.
٤. تم إستبعاد مصرف كوردستان الدولي لعدم الإفصاح عن معلومات القروض في متن القوائم المالية.

ويوضح الجدول (١) أسماء المصارف مجتمع البحث (بعد إستبعاد المصارف الإسلامية) ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

في حين يوضح الجدول (٢) أسماء المصارف عينة البحث ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

الجدول (١)

أسماء المصارف مجتمع البحث ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

ت	أسم المصرف	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات			نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض		
		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
١	المصرف الأهلي العراقي	%٣٩	%٢٩	%٢٣	%١١	%١١	%٦
٢	المصرف التجاري العراقي	%٧	%٥	%٦	%٣٩	%٤٤	%٤٨
٣	مصرف بغداد	%١٩	%١٥	%١٤	%١٠	%٦	%٧
٤	مصرف أشور الدولي	%١٥	%٢٣	%٢٧	%٣٤	%١٨	%٦
٥	مصرف الشرق الأوسط العراق للاستثمار	%٢٣	%٢٨	%٢٧	%٧	%٥	%٥
٦	مصرف المنصور للإستثمار	%١١	%١٢	%١٢	%٨	%٦	%٤
٧	المصرف المتحد للإستثمار	%٢١	%٢٢	%٢٣	%٦	%١	%١
٨	مصرف الاتحاد العراقي	%١٧	%١٥	%١٤	%٨	%٨	%٦
٩	مصرف الاستثمار العراقي	%٢٣	%٢٠	%٢٣	%٢	%٢	%١
١٠	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	%٢٠	%٢٢	%٢٤	%٨	%٥	%٣
١١	مصرف الائتمان العراقي	%١	%١	%٢	%١٠	%٧	%٧
١٢	مصرف الخليج التجاري	%٢٧	%٢٢	%٢٢	%٥	%٣	%٣
١٣	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	%٤٥	%٢٩	%٣٣	%١٢	%١٠	%٧
١٤	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	%٢٤	%٢٨	%٢٨	%٦	%٦	%٦
١٥	مصرف بابل	%١٨	%١٩	%١٩	%٧	%٣	%٣
١٦	مصرف دار السلام للاستثمار	**غير منشورة**	%٢٠	%٤	**غير منشورة**	%٢	%٨
١٧	مصرف سومر التجاري	%٢٩	%٢٥	%٢٨	%٤	%٣	%٣

الجدول (٢)

أسماء المصارف عينة البحث ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

ت	أسم المصرف	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات			نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض		
		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
١	المصرف الأهلي العراقي	%٣٩	%٢٩	%٢٣	%١١	%١١	%٦
٢	المصرف التجاري العراقي	%٧	%٥	%٦	%٣٩	%٤٤	%٤٨
٣	مصرف بغداد	%١٩	%١٥	%١٤	%١٠	%٦	%٧
٤	مصرف أشور الدولي	%١٥	%٢٣	%٢٧	%٣٤	%١٨	%٦

كما يوضح الجدول (٣) في أدناه إجمالي بيانات محفظة القروض للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ :

الجدول (٣)

إجمالي بيانات محفظة القروض للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (المبالغ بالدينار)

اسم المصرف	السنة	إجمالي القروض			مخصص خسائر القروض
		القروض العاملة	القروض غير العاملة	المجموع	
		Non-Impaired Loans	Impaired Loans		
المصرف الأهلي العراقي	٢٠١٥	١٨٤,٠٤٢,٤٦٣,٥٠٧	١٨,٥٤٩,١٧٩,٤٤٩	٢٠٢,٥٩١,٦٤٢,٩٥٦	٢٣,٦٥١,٤٦٩,٣٦٠
	٢٠١٤	١٦٥,٣٢٧,٠٥٨,٦٤٧	١٤,٨٥١,٣٤٧,٤٥٦	١٨٠,١٧٨,٤٠٦,١٠٣	١٩,١٦٦,٧٨٠,٠٥٢
	٢٠١٣	١١٥,٥٣٧,٩٢٢,١٤٥	٧,٨٣٥,٥٧٠,٧٩٤	١٢٣,٣٧٣,٤٩٢,٩٣٩	٧,٥٣٢,٨٢٩,٠١١
المصرف التجاري العراقي	٢٠١٥	٩,١٠١,٩٩٧,١٤٥	١٨,١١٢,٣٠١,٦٧٠	٢٧,٢١٤,٢٩٨,٨١٥	١٠,٥٤٥,٩٧٨,١١٥
	٢٠١٤	٧,١٥٤,٤٩٤,٦٩١	١٥,٧١٧,٣٥٢,٧٩٧	٢٢,٨٧١,٨٤٧,٤٨٨	٩,٩٧٠,٦٤٩,٠٣٣
	٢٠١٣	٣,٩٥٦,٣٤١,٥٤٣	١٥,١٦٩,١٠٣,٥٤١	١٩,١٢٥,٤٤٥,٠٨٤	٩,١٤٩,٢٠١,٢٦٨
مصرف بغداد	٢٠١٥	٢٣٥,٧١٨,٨٥٨,٠٠٠	٥٩,٢٦٣,٣٩٢,٥٣٠	٢٩٤,٩٨٢,٢٥٠,٥٣٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٠١٤	٢٢٦,٦٩٩,٦٧٣,٠٠٠	٤٧,٧٠٩,٩٢٢,٠٠٠	٢٧٤,٤٠٩,٥٩٥,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٠١٣	٢٠٨,١٨٤,١٣٦,٠٠٠	٣٢,٦١٠,٩١٩,٠٠٠	٢٤٠,٧٩٥,٠٥٥,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مصرف أشور الدولي	٢٠١٥	١٢,٣٧٣,٦٦٨,٠٠٠	٥٦,٤٣١,٠١٧,٠٠٠	٦٨,٨٠٤,٦٨٥,٠٠٠	٢٣,٥١٢,٥٢٢,٠٠٠
	٢٠١٤	٨٥,٠٧٣,٥٢١,٠٠٠	١٧,٢٢٧,٥٤٣,٠٠٠	١٠٢,٣٠١,٠٦٤,٠٠٠	١٨,٠٨٤,٧١٤,٠٠٠
	٢٠١٣	٩٦,٩٧٤,٤٠١,٧٢٤	٧٥٤,٨٤٠,٥٥٥	٩٧,٧٢٩,٢٤٢,٢٧٩	٥,٨٠٧,٦٠٤,٣٣٥

وتمت عملية قياس ممارسات إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث بحسب الخطوات الآتية :

١. بعد أن تم إختيار المصارف عينة البحث تم تفريغ البيانات اللازمة لقياس ممارسات إدارة الأرباح فيها من القوائم المالية السنوية للمصارف، وقد أعتمد الباحثان نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة المصارف، وذلك من خلال فصل المستحقات غير الإختيارية لمخصص خسائر القروض (NDLLP) عن إجمالي المستحقات لمخصص خسائر القروض (LLP) لإيجاد المستحقات الإختيارية لمخصص خسائر القروض (DLLP) ، وذلك كأداة لقياس ممارسات إدارة الأرباح ، ويمكن توضيح معادلة المستحقات غير الإختيارية (NDLLP) وكما يأتي :

$$LLPt = a_0 + a_1(\Delta NPLt) + a_2\ LCOt + a_3 \left(\frac{EBTPt}{TAt-1}\right) + a_4\ NLTAt + a_5\ LLRt\text{-}1 + e$$

حيث يمثل :

LLP: إجمالي مخصص خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

ΔNPL: التغير في حسابات القروض غير العاملة (منخفضة القيمة) للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

LCO: قيمة الزيادة أو الإنخفاض في حساب مخصص خسائر القروض للسنة t إلى إجمالي الموجودات للسنة السابقة.

EBTP: الربح قبل المخصصات والضرائب للسنة t إلى إجمالي الموجوادت للسنة السابقة.

NLTA: لوغارتيم إجمالي الموجودات للسنة t.

LLR: مخصص خسائر القروض في بداية السنة.

E: القيمة المتبقية.

أما معادلة المستحقات الإختيارية، فيمكن صياغتها بالآتي :

$$DLLPt = LLPt - NDLLPt$$

حيث يمثل :

DLLP: المستحقات الإختيارية للسنة t.

LLP: إجمالي المستحقات للسنة t.

NDLLP: المستحقات غير الإختيارية للسنة t.

وفي حالة فرض عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح تكون نتيجة المعادلة كما يأتي :

$$DLLPt = LLPt - NDLLPt = ٠$$

أما في حالة فرض وجود ممارسات إدارة الأرباح تكون نتيجة المعادلة كما يأتي :

$$DLLPt = LLPt - NDLLPt \neq ٠$$

٢. بعد الخطوة ١ في أعلاه تم إحتساب الوسط الحسابي Mean لحساب المستحقات الإختيارية خلال السنوات ٢٠١٣ – ٢٠١٥ ، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح التي تتأكد عندما تكون قيمة المستحقات الإختيارية لسنة الدراسة أكبر من الوسط الحسابي , بمعنى أن المصارف عينة البحث تقوم بممارسات إدارة الأرباح، والعكس صحيح إذا كانت قيمة المستحقات الإختيارية أقل من قيمة الوسط الحسابي , بمعنى أن المصارف عينة البحث لاتقوم بممارسات إدارة الأرباح.

٣. تم بعد ذلك إحتساب قيمة الإنحراف المعياري Std. Dev. وذلك للكشف عن مدى التباين في ممارسات إدارة الأرباح في المصارف عينة البحث، والذي يتأكد (أي التباين) إذا كانت قيمة الإنحراف المعياري بعيدة عن قيمة الوسط الحسابي، بمعنى أن المصارف عينة البحث تقوم بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة ، أما إذا كان الإنحراف المعياري قريب من الوسط الحسابي، فأن المصارف عينة البحث تقوم بممارسات إدارة الأرباح بصورة غير متباينة.

ويبين الجدول (٤) البيانات التي تم تفريغها من القوائم المالية في نموذج مخصص خسائر القروض (LLP) للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠١٣ –٢٠١٥، في حين يبين الجدول (٥) نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٣–٢٠١٥:

الجدول (٤)

البيانات التي تم تفريغها في معادلة مخصص خسائر القروض (LLP) للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٣–٢٠١٥

اسم المصرف	السنة	LLP	ΔNPL	LCO	$\frac{EBTP}{TAt-1}$	$NLTA$	LLR
المصرف الأهلي العراقي	٢٠١٥	٠,٠٣٨٣٩٩٢٥٧	٠,٠١٠٤٧٦٨٠٦	٠,٠٠٧٢٨١١٠١	٠,٠١٤٠٤٤٩٦	١١,٧٢٨٩٧٤٠١	٠,٠٣١١١٨١٥٦
	٢٠١٤	٠,٠٣٥٣٣٦٥٩٨	٠,٠١٠٦٣٦٨٩	٠,٠٢١٤٤٨٧٩	٠,٠٣٨١٨١١٤	١١,٧٨٩٥٣٥٣١	٠,٠١٣٨٨٧٨٠٧
	٢٠١٣	٠,٠٢٢٣٣٦١٣٥	-٠,٠٠١٠٢٧٤٣٦	٠,٠١٠٠١٣٤٧٨	٠,٠٥٩٢٦٥٥١	١١,٧٣٤٣٢٤٤٣	٠,٠١٢٣٢٢٦٥٦
المصرف التجاري العراقي	٢٠١٥	٠,٠٢٣٤٧٣٤٥٢	٠,٠٠٥٣٣٠٧٢٦	٠,٠٠١٢٨٠٥٧٩	٠,٠١٩٣٣٠٥٥	١١,٦١٧٩٣٢٠٨	٠,٠٢٢١٩٢٨٧٣
	٢٠١٤	٠,٠٢٩٧٧٧٠٦٤	٠,٠٠١٦٣٧٣٣١	٠,٠٠٢٤٥٣٢٣١	٠,٠٣٣٦٩٨٥٧	١١,٦٥٢٥٠٩٩	٠,٠٢٧٣٢٣٨٣٤
	٢٠١٣	٠,٠٣١١٧٩٤٩١	٠,٠٠١٠٠٢٥٦٢	-٠,٠٠٠٠٩٥٩٤	٠,٠٣٦٣٣٢٢١	١١,٥٢٤٨٤١٥٥	٠,٠٣١٢٧٥٤٢٦
مصرف بغداد	٢٠١٥	٠,٠١٦٤١٥٨٢١	٠,٠٠٦٣٢١٩٩	٠,٠٠٧١١٣٥٢٢	٠,٠١٤٣٦٩٦٨	٩,١٩٠٢٠١٨٦٦	٠,٠٠٩٣٠٢٢٩٨
	٢٠١٤	٠,٠٠٩٦٣٢٢٤٩	٠,٠٠٧٩٨٨٥٣٦	٠	٠,٠١٨٦١١٢١	٩,٢٦١٨٥٨٦٥١	٠,٠٠٩٦٣٢٢٤٩
	٢٠١٣	٠,٠١٣٠٧٠٣٣٨	-٠,٠٠١٩٦٤٤٦	٠	٠,٠٢٩٨٢٨٨٧	٩,٢٤٦٧٢١٢٢٥	٠,٠١٣٠٧٠٣٣٨
مصرف أشور الدولي	٢٠١٥	٠,٠٥٤٢٧٦٣٧٦	٠,٠٩٠٤٩٧٤١٦	٠,٠١٢٥٢٩٥٦٨	٠,٠٤٥٨٢٨٠٤	٨,٦٥٤٩٧٥٤٨٦	٠,٠٤١٧٤٦٨٠٧
	٢٠١٤	٠,٠٥٠٨٢٤٠٩٩	-٠,١٦٣٧٢٠٢٩٧	٠,٠٣٤٥٠٢٧٨٨	٠,٠٧٢٠٦٧٣٦	٨,٦٣٦٦٨٨٣٧٦	٠,٠١٦٣٢١٣١١
	٢٠١٣	٠,٢١٦٧٨٨٣٨٨	-٠,٤٤٩١٤٧٦٨٥	٠,١٣٣٤٢٩٥٨٥	٠,٢٠٥٠٤٩٠٦	٨,٥٥١٢٤١٩٥٤	٠,٠٨٣٣٥٨٨٠٣

الجدول (٥)
نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

اسم المصرف	السنة	LLP_t إجمالي المستحقات	$NDLLP_t$ المستحقات غير الإختيارية	$DLLP_t$ المستحقات الإختيارية	Mean الوسط الحسابي	Std. Dev. الإنحراف المعياري	التصنيف
المصرف الأهلي العراقي	٢٠١٥	٠,٠٣٨٣٩٩٢٥٧	٠,٠١٦٩٠٦٠٧	٠,٠٢١٤٩٣١٨٧	٠,٠١٧٠٠٥٦٧	٠,٠٠٧٢٦٨٢٨	ممارس
	٢٠١٤	٠,٠٣٥٣٣٦٥٩٨	٠,٠٢٦٧١٦٧٢٥	٠,٠٠٨٦١٩٨٧٣	٠,٠١٧٠٠٥٦٧	٠,٠٠٧٢٦٨٢٨	غير ممارس
	٢٠١٣	٠,٠٢٢٣٣٦١٣٥	٠,٠٠١٤٣٢١٩٩	٠,٠٢٠٩٠٣٩٣٦	٠,٠١٧٠٠٥٦٧	٠,٠٠٧٢٦٨٢٨	ممارس
المصرف التجاري العراقي	٢٠١٥	٠,٠٢٣٤٧٣٤٥٢	٠,٠٠٩٩٤٥٥٩٦	٠,٠١٣٥٢٧٨٥٦	٠,٠١٣٦٧٨٣٢	٠,٠٠٠١٣٤٧٧	غير ممارس
	٢٠١٤	٠,٠٢٩٧٧٧٠٦٤	٠,٠١٦٠٥٧٨٨٥	٠,٠١٣٧١٩١٧٩	٠,٠١٣٦٧٨٣٢	٠,٠٠٠١٣٤٧٧	ممارس
	٢٠١٣	٠,٠٣١١٧٩٤٩١	٠,٠١٧٣٩١٥٦٢	٠,٠١٣٧٨٧٩٢٩	٠,٠١٣٦٧٨٣٢	٠,٠٠٠١٣٤٧٧	ممارس
مصرف بغداد	٢٠١٥	٠,٠١٦٤١٥٨٢١	٠,٠١١٦٣٥٢٢٨	٠,٠٠٤٧٨٠٥٩٣	٠,٠٠٣٥٦٥٨٩	٠,٠٠٥١٠٩٢٦	ممارس
	٢٠١٤	٠,٠٠٩٦٣٢٢٤٩	٠,٠١١٦٧٣٥٠٢	-٠,٠٠٢٠٤١٢٥٣	٠,٠٠٣٥٦٥٨٩	٠,٠٠٥١٠٩٢٦	غير ممارس
	٢٠١٣	٠,٠١٣٠٧٠٣٣٨	٠,٠٠٥١١٢٠١٤	٠,٠٠٧٩٥٨٣٢٤	٠,٠٠٣٥٦٥٨٩	٠,٠٠٥١٠٩٢٦	ممارس
مصرف أشور الدولي	٢٠١٥	٠,٠٥٤٢٧٦٣٧٦	٠,٠٣٤٢٦٣٦١٢	٠,٠٢٠٠١٢٧٦٤	٠,٠١٩١٥٩٩٣	٠,٠٠٢١٦١٢٩	ممارس
	٢٠١٤	٠,٠٥٠٨٢٤٠٩٩	٠,٠٣٠٠٥٩٣٩٨	٠,٠٢٠٧٦٤٧٠١	٠,٠١٩١٥٩٩٣	٠,٠٠٢١٦١٢٩	ممارس
	٢٠١٣	٠,٢١٦٧٨٨٣٨٨	٠,٢٠٠٠٨٦٠٥١	٠,٠١٦٧٠٢٣٣٧	٠,٠١٩١٥٩٩٣	٠,٠٠٢١٦١٢٩	غير ممارس

٤.وعند تفريغ البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف عينة البحث في معادلة مخصص خسائر القروض (LLP)، ظهرت قيمة F المحسوبة (١١٢١,٩٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجة حرية (٥,٣٠) والبالغة (٢,٥٣) وهذا يعني بأن هناك تأثير معنوي لكل متغير من متغيرات نموذج مخصص خسائر القروض على (NDLLP)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٩٧) وهذا يعني بأن (٩٧%) من التغيرات الحاصلة في (NDLLP) يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج، كما تجدر الملاحظة أن قيم معامل بيتا ذات إشارة موجبة لبعض المتغيرات وسالبة للبعض الأخر، وهذا يعني عند تغير وحدة واحدة في المتغيرات (LCO) و (LLR) ستكون هناك زيادة في المتغير (NDLLP) ونسب الزيادة بحسب قيم معامل بيتا، أما المتغيرات (ΔNPL) و((EBTP/(TAt-١) و(NLTA) ستكون هناك نقصان في المتغير (NDLLP) ونسب النقصان بحسب قيم معامل بيتا، أما معادلة الإنحدار لإحتساب المستحقات غير الإختيارية (NDLLP) ستكون:

$$LLPt = ٠.٠٠٤ - ٠.٠١٢(\Delta NPLt) + ١.٠٣٤\ LCOt - ٠.٠١٥\left(\frac{EBTPt}{TAt-١}\right) - ٠.٠٠٠٢\ NLTAt + ٠.٨٥٩\ LLRt\text{-}١$$

٥.يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي للمصارف عينة البحث ما يأتي :

أ. **المصرف الأهلي العراقي** : أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف الأهلي العراقي بممارسات إدارة الأرباح في سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٥ حيث ظهرت قيمة المستحقات الإختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (٠,٠٠٧٢٦٨٢٨٣) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠١٧٠٠٥٦٦٥).

ب. **المصرف العراقي التجاري:** أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام المصرف العراقي التجاري بممارسات إدارة الأرباح في سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٤ من حيث أن قيمة المستحقات الإختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (٠,٠٠٠١٣٤٧٦٥) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (٠,٠١٣٦٧٨٣٢١).

ت. **مصرف بغداد:** أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف بغداد بممارسات إدارة الأرباح في سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٥ من حيث أن قيمة المستحقات الإختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية ، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (٠,٠٠٥١٠٩٢٥٨) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي (٠,٠٠٣٥٦٥٨٨٨).

ث. **مصرف أشور الدولي:** أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي قيام مصرف أشور الدولي بممارسات إدارة الأرباح في سنة ٢٠١٣ وسنة ٢٠١٤ من حيث أن قيمة المستحقات الإختيارية DLLP أكبر من قيمة الوسط الحسابي لمجموع المستحقات الإختيارية Mean، كما يظهر قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح بصورة متباينة وذلك من خلال كون الانحراف المعياري Std. Dev. (٠,٠٠٢١٦١٢٩٣) بعيد عن قيمة الوسط الحسابي Mean (٠,٠١٩١٥٩٩٣٤).

ج. ظهرت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية خلال سنة ٢٠١٣ (٠,٠٢٠٩٠٣٩٣٦) مسجلة من طرف "المصرف الأهلي العراقي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الإختيارية (٠,٠٠٧٩٥٨٣٢٤) فقد سجلت من طرف "مصرف بغداد", وفي سنة ٢٠١٤ كانت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (٠,٠٢٠٧٦٤٧٠١) مسجلة من طرف "مصرف أشور الدولي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الإختيارية (٠,٠٠٢٠٤١٢٥٣-) فقد سجلت من طرف "مصرف بغداد" وأخيراً وفي سنة ٢٠١٥ كانت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية (٠,٠٢١٤٩٣١٨٧) مسجلة من طرف "المصرف الأهلي العراقي"، أما أدنى قيمة للمستحقات الإختيارية (٠,٠٠٤٧٨٠٥٩٣) فقد كانت مسجلة من طرف "مصرف بغداد".

مما سبق يتبين قيام المصارف عينة البحث بممارسات إدارة الأرباح بإستعمال مخصص خسائر القروض للتأثير في الأرباح المعلن عنها , وبذلك تم اثبات فرضية البحث ومفادها " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإجراءات المحاسبية المحلية لإنخفاض قيمة القروض المصرفية المطبقة على أساس اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي وبين إدارة الأرباح في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" .

٤-الإستنتاجات والتوصيات

٤-١ الإستنتاجات

١. هنالك مجالات قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية من بينها:

أ. إحتساب مخصص خسائر الإئتمان بنسبة ٢% من مجموع الإئتمان الجيد (غير مستحق السداد) وبما يؤثر في قيمة وتوقيت الربح المعلن من خلال الإعتراف بخسائر غير حقيقية .

ب. إحتساب مخصص خسائر الإئتمان بنسبة ١٠% من مجموع مبالغ الإئتمان المتوسط لغاية نسبة ١٠٠% من مجموع مبالغ الإئتمان الخاسر دون الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة برهن العقار المقدمة من الزبون مما يتيح الحرية لإدارة المصرف بالتلاعب بمخصص خسائر الإئتمان من خلال التلاعب بقيمة وتوقيت الإعتراف بخسائر الإئتمان وبالتالي التأثير في قيمة وتوقيت الربح المعلن.

ت. لم تتطرق اللائحة الإرشادية إلى الأمور الواجب الإفصاح عنها في متن القوائم المالية وذات الصلة بالمخاطر الإئتمانية التي من ممكن أن تتعرض لها إدارة المصرف.

٢. يمكن لإدارة الوحدة الاقتصادية ومنها المصارف ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالإعتراف بقيمة وتوقيت إنخفاض قيمة القروض عن طريق زيادة أو تخفيض مخصص خسائر القروض ومن ثم تمهيد أو تعظيم او تخفيض الدخل وبالطريقة التي تحقق أهدافها ومصالحها، وقد تبين من إستخدام نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision في المصارف عينة البحث بأن تلك المصارف تستخدم المخصص المذكور لإدارة أرباحها .

٤-٢ التوصيات

من خلال الإستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان حث المسؤولين في البنك المركزي العراقي ومن بينهم من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة إعتماد إحدى الإستراتيجيات الآتية:

١.تطوير اللائحة الإرشادية الخاصة بالمحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية المعمول بها حالياً في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتلافي مجالات القصور في مجالات الإعتراف بخسارة الإنخفاض وتكوين المخصص ولا سيما ما يتعلق بقيمة الضمانات ذات الصلة .

٢.تكييف اللائحة الإرشادية المعمول بها حالياً في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتتوافق مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية ومن بينها معيار الإبلاغ المالي الدولي ٩ IFRS (الأدوات المالية)، أو تبني المعيار المذكور من البنك المركزي العراقي وإلزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيقه وذلك وفق إستراتيجية عمل محددة مسبقاً.

المصادر

١-١ المصادر العربية

أولاً: الكتب

١. التميمي، عباس حميد، الساعدي، حكيم حمود (٢٠١٤) إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، ط١، بغداد، دار الجزيرة للطباعة والنشر.

ثانياً: التقرير الحكومي

١. البنك المركزي العراقي (٢٠٠٥)، اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي، بغداد، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والإئتمان.

ثالثاً: الدراسات والرسائل والاطاريح الجامعية

١. الساعدي، حكيم حمود (٢٠١٣) أستخدام قانون بنفورد في كشف إدارة الأرباح وانعكاسه على جودة التدقيق (بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة مقدمة للحصول على درجة "ماجستير علوم في المحاسبة"، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

٢. الفتلاوي، ليلى ناجي (٢٠١١) أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة مقدمة للحصول على درجة "دكتوراه فلسفة في المحاسبة"، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.

٣. الفضل، فارس عبد الحسين (٢٠١٥) شفافية الابلاغ المالي ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، دراسة مقدمة للحصول على درجة "المحاسبة القانونية"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة الدول العربية.

١-٢ Foreign References

First: Books

١. Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., & Warfield, Terry D. (٢٠١٦) Intermediate accounting, ١٦th edition, Johan Wiely & Sons Inc, USA.

٢. Roned, Joshua and Yarri, Varda (٢٠٠٨) Earnings management emerging insights in theory, practice, and research, Springer Science+Business Media, USA.

٣. Mulford, Charles W. and Comiskey, Eugene E. (٢٠٠٢) The financial number game detecting creative accounting practice, Johan Wiely & Sons Inc, USA.

٤. Scoot, William R. (٢٠٠٩) Financial accounting theory, ٥th edition, Person prentice hall, Canada.

Second: Thesis

١. Alsharairi, Malek A. R. (٢٠١٢) Pre-merger earnings management: Sarbanes Oxley, leverage and non-cash acquisition Premia. Thesis submitted to gain the degree of “Doctor of accounting philosophy”, Durham Business School-Durham University, UK.

٢. Ashour, Mohammed O. (٢٠١١) Banks loan loss provisions role in earnings and capital management: evidence from Palestine. Thesis submitted to gain the degree of “master in accounting and finance”, accounting department-Islamic university.

٣. Assem, Thomas van den (٢٠١١) Income smoothing across Europe the in-formativeness explored. Thesis submitted to gain the degree of “master in accounting”, Erasmus school of economics- Erasmus University Rotterdam.

٤. Oosterbosch, R.J.J. van (٢٠٠٩) Earnings management in the banking industry the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions. Thesis submitted to gain the degree of “master in accounting”, Erasmus school of economics-Erasmus University Rotterdam.

٥. Jiao, Fanghong (٢٠١٤) Real earnings management, habitually meeting/closely beating analysts forecasts and firms long-term economic performance. Thesis submitted to gain the degree of “Doctor of accounting philosophy”, The University of Texas at Arlington.

٦. Rifi, N. (٢٠١٠) The influence of large shareholders on earnings management in the pre- and post IFRS periods. Thesis submitted to gain the degree of "master in accounting", Erasmus school of economics- Erasmus University Rotterdam.

٧. Sadiq, Kehinde (٢٠١٥) Earnings management of publicly listed companies in Nigeria. Thesis submitted to gain the degree of "master in Business administration", university of northern British Columbia.

٨. Martins, Joana Cordeniz (٢٠١٠) Impairment of tangible fixed assets in the Portuguese listed companies: Disclosures. Thesis submitted to gain the degree of "master in Management", Faculdade de Economia da Universidade Nova de Lisboa.

Third: Periodicals

١. Ahmed, Abubaker., Mohammed, Abdu Y. & Adisa Abdulmarooph O. (٢٠١٤) "Loan loss provision and earnings management in Nigerian deposit money banks", Mediterranean Journal of Social Sciences, No. ٥ (١٧), pp ٤٩-٥٨.

٢. Anandarajan, Asokan., Hasan, Iftekhar & McCarthy, Cornelia (٢٠٠٧) "The use of loan loss provisions for earnings, capital management and signalling by Australian banks", Journal of accounting and finance, No. ٤٧ (٣), pp ٣٥٧-٣٧٩.

٣. Healy, Paul M. & Wahlen, James M. (١٩٩٩) "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", American Accounting Association Accounting Horizons, No. ١٣ (٤), pp ٣٦٥-٣٨٣.

٤. Healy, Paul M. (١٩٨٥) "The effect of the bouns schemes on accounting decisions", Journal of accounting and economics, No. ٧, pp ٨٥-١٠٧.

٥. Karimiyan, Ali., Nasserinia, Ali & Shafiee Hamed M. (٢٠١٣) "Relationship between loan loss provision and future earning, return and cash flow in commercial banks of Malaysia", ٤th Asia-Pacific business research conference, Bayview Hotel, Singapore.

٦. Leventis, Stergios., Dimitropoulos, Panagiotis E. & Anandarajan, Asokan (٢٠١١) "Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks", journal of financial service research, No. ٤٠ (١), pp ١٠٣-١٢٢.

٧. Ozili, PK (٢٠١٥) "Loan loss provisioning, income smoothing, signaling, capital management and procyclicality: Does IFRS matter? Empirical evidence from Nigeria", Mediterranean Journal of Social Sciences, No. ٦ (٢), pp ١-١٨.

٨. Schipper, Katherine (١٩٨٩) "Commentary on earnings management" American Accounting Association Accounting Horizons, December, pp ٩١-١٠٢.

٩. Curcio, Domenico., Simone, Antonio De & Gallo, Angela (٢٠١٢) "Discretionary provisioning and financial crisis: evidence from the European banks", Universi Tadegli Studi Di Napoli, Conference on Valencia, Spain.